إنترناشونال ألرت

وثيقة تعليمية

المقاربات التطبيقية لمشروع التمكين المحلي

ورقة ممارسات حول لبنان

بدعم من:

SVENSKA POSTKODLOTTERIETS STIFTELSE

مذكرة تغطية

تم إعداد هذا التقرير في شهر تموز/يوليو من عام ٢٠٢٤, أي قبل شهرَيْن من تصاعد الأعمال العدائية في جنوب لبنان إلى حرب شاملة أثّرت على كافة أنحاء البلاد وأسفرت عن تهجير أكثر من مليون شخص.

وقد أطلق المجتمع المدني المحلي في لبنان استجابته الفورية للطوارئ بتمويل محلي ودولي. وخلال الأسابيع الأولى من الحرب, تم تعديل تدخُّلات بناء السلام لتلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص المُتضرِّرين من العنف والنزوح.

وتحوّل تركيز الجهات الفاعلة المحلية والدولية في مجال بناء السلام نحو ضمان مراعاة حساسية النزاع في الاستجابة للطوارئ في المدى القريب, والدعوة لتبنّي نهج ترابطي متكامل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مرحلة ما بعد الطوارئ.

المحتويات

مقدمة ٤
المنهجية ٤
محدودية البيانات ٦
النتائج الرئيسية ٦
فهم التمكين المحلي في السياق اللبناني ٦
التحرُّكات الإيجابية نحو التمكين المحلي في السياق اللبناني ٨
العوائق أمام تمكين محلي في بناء السلام ٩
الآثار المُترتِّبة على الجندر والإدماج في عملية التمكين المحلي ١٤
خاتمة: التمكين المحلي «عن قصد» أم «تلقائياً»؟ ١٦
التوصيات ١٧
التوصيات للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني ١٧
التوصيات للمنظمات غير الحكومية الدولية ١٧
التوصيات للوكالات المانِحة وبرامج التمويل ١٨
التوصيات المتعلّقة بآليات التمكين المحلي ١٩
الهوامش ١٩

مقدمة

يتّسم السياق اللبناني بالتعقيد المستمر نتيجة للعلاقات المجتمعية الحسّاسة والانقسامات السياسية بين المناطق المختلفة. ويُعتبَر التنافس على الخدمات والوظائف المُحرِّك الرئيسي للتوترات بين المجتمعات اللبنانية واللاجئين السوريين، في حين تُعزى التشنُّجات بين اللبنانيين أنفسهم إلى الانقسامات السياسية والطائفية. منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، أدّت الأعمال العدائية المتصاعدة على امتداد الخط الأزرق في لبنان – الذي يُشكّل الحدود الفعلية مع إسرائيل – إلى موجات نزوح كثيفة وخسائر بشرية فادحة. كما أسهم العنف في اتّساع الفجوة السياسية وتفاقم الضغوط الاجتماعية الاقتصادية في بلدٍ ممزَّقٍ أصلاً بفعل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومن أبرز القضايا الخلافية التي تشهدها البلاد: مشاركة حزب الله في حرب غزة،[١] وتعويض الأسر المتضرِّرة في الجنوب، واستراتيجية الدفاع الوطني، إضافةً إلى الفراغ الرئاسي في لبنان.[٢] [٣] وعلى المستوى البنيوي، أدّى تزايد ضعف البلديات، وتدهور سيادة القانون، وتآكل الحقوق، بما في ذلك حرية التعبير[٤]، إلى تقليص مساحة بناء السلام، وتزايُد الاستياء تجاه المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة بسبب مواقفها من حرب غزة.

منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠، بُذِل جهودٌ عديدة للتوطين في لبنان، وقد اكتسبت هذه الجهود زخماً جديداً في أعقاب الصفقة الكبرى في عام ٢٠١٦،[٥] وقد تم إنشاء العديد من آليات التمكين المحلي، ومن أبرزها فريق العمل المعني بالتمكين المحلي الذي تأسّس بدعم من مشروع "شبكة" Shabake التابع للوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (بالفرنسية Expertise France).[٦]

تم إعداد هذه الورقة كجزء من مشروع بحثي بعنوان "المقاربات التطبيقية لمشروع التمكين المحلي"، بتمويل من المؤسسة السويدية Swedish Postcode Lottery Foundation.[٧] ويهدف المشروع، الذي يُنفَّذ في لبنان وسوريا وكينيا ورواندا، إلى ضمان إدراج الحقائق والأصوات المحلية المتعلّقة بالتمكين المحلي في النقاشات الدولية حول هذا الموضوع. تسعى هذه الورقة إلى تقديم إرشادات للجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية دعم التمكين المحلي في جهود بناء السلام في لبنان بشكل فعّال. كما تتضمّن الورقة تحليلات وتوصيات مستخلصة من عملية البحث وحلقة العمل لإثبات صحة النتائج البحثية.

المنهجية

تستعرض ورقة الممارسات هذه نتائج دراسة تشاركية أُجرِيت بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو ٢٠٢٤، وقد جُمِعت بياناتها على أربع مراحل.

مراجعة الأدبيات (كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤)

تمت مراجعة المقالات والتقارير المتعلِّقة بالتمكين المحلي، وتحرير المساعدات، واتّجاهات التمويل الدولي، والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وذلك بهدف الاستفادة منها في توجيه عملية جمع البيانات الأولية المُقرَّرة.

المرحلة الأولى: إجراء المقابلات والمناقشات ضمن مجموعات التركيز مع مُمثِّلين عن ٢٧ منظمة ناشطة في مجالات بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التماسك الاجتماعي (من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٢٤)

ركّزت مرحلة جمع البيانات النوعية على تقييم كيف أعادت المنظمات صياغة مقاربات عملها استجابةً لتداعيات حرب غزة، وكيف تغيّرت تصوُّرات المجتمع حول المساعدات، وما هي فرص الشراكة التي ظهرت. وقد أُجرِيَت مقابلات مع ٤ مُشارِكين من مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين (جميعهم من الرجال) من منظمات تُعنى بإرساء الاستقرار الاجتماعي وبناء السلام. كما عُقِدت مناقشتان ضمن مجموعات التركيز مع ٤٢ مُشارِكاً (١٧ رجلاً و٢٥ امرأة) من ٢٣ منظمة مجتمع مدني تعمل على دمج التماسك الاجتماعي في أنشطتها، منها ١٠ منظمات مجتمع مدني من منطقة الشوف الأعلى و١٣ من منطقة البقاع.[٨]

المرحلة الثانية: إجراء استطلاع عبر الإنترنت مع ٥١ ممثِّلاً عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العامِلة في مجالات بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التماسك الاجتماعي (أيار/مايو ٢٠٢٤)

جرى تعميم الاستطلاع عبر شبكات الاتصال التابعة لمنظمة إنترناشونال ألرت، التي تضمّ منظمات المجتمع المدني المُشارِكة في مشاريع ومبادرات سابقة أو جارية. وكانت الأسئلة تتعلّق بفهم المُستجيبين للجهات الفاعلة المحلية، ورؤيتهم لدور هذه الجهات، والعوامل التي تساهم في التمكين المحلي أو تعيقه، فضلاً عن قضايا الجندر والإدماج. وينتمي حوالى نصف المُستجيبين (٢٢ من أصل ٥١) إلى منظمات يقع مقرها في منطقة البقاع، وذلك نتيجة للطابع الطويل المدى للبرامج التي تنفّذها منظمة ألرت في تلك المنطقة.

الشكل ١: المُستجيبون للاستطلاع حسب المنطقة

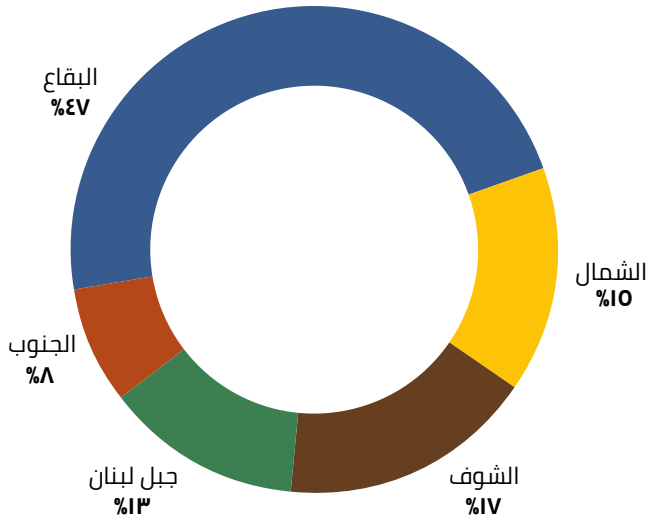

المرحلة الثالثة: إجراء مقابلات مع ٩ من أصحاب الاختصاص من مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين المُشاركين في عملية التمكين المحلي وجلسة تثقيفية حول قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية (من حزيران/يونيو إلى تموز/يوليو ٢٠٢٤)

تم إجراء ٨ مقابلات شبه منظَّمة مع ٩ أفراد (٨ نساء ورجل واحد) يتمتّعون بخبرة محددة في دعم التمكين المحلي، بهدف تطوير فهم أعمق لجهود التمكين المحلي الجارية في لبنان، ومدى مشاركة الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام في هذه العملية، والدروس المُستفادَة من التقدُّم المُحرَز حتى الآن. ومن بين المُشارِكين ممثِّلون عن الوكالات المانحة ومستشارون وقادة منظمات بناء السلام الوطنية. وقد قدّمت جلسة تثقيفية مع موظفي ومستشاري إنترناشونال ألرت (٤ نساء و٣ رجال) رؤى تستند إلى تقييم قدرات ١٦ منظمة مجتمع مدني تعمل أو تطمح للعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي في منطقتَيْن في لبنان.[٩]

المرحلة الرابعة: التحقُّق من صحة النتائج الأولية والتصميم المُشترَك للتوصيات (تموز/ يوليو ٢٠٢٤)

تم عقد حلقة عمل في بيروت بمشاركة ١٥ مُشارِكاً (١٣ امرأة ورجلَيْن) للتحقُّق من صحة النتائج الأولية والتطوير المشترك للتوصيات. وقد ضمّ المشارِكون المستجيبين الذين تمت مقابلتهم خلال المرحلتَيْن الأولى والثالثة، بالإضافة إلى عدد من أصحاب الخبرة الذين شاركوا في جهود التمكين المحلي.

محدودية البيانات

تم إجراء البحث بأخذ العينات المريحة (استطلاع Survey Monkey مع منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجال بناء السلام) والعينات بطريقة كرة الثلج (مقابلات مع مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين من الخبراء).[١٠] تعكس نتائج الاستطلاع وجهات نظر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني (التي شاركت في الاستطلاع)، وهي المنظمات التي كانت تنفّذ أو تخطّط لتنفيذ مشاريع تتعلّق بتحقيق التماسك الاجتماعي، دون أن تمثّل المجتمع المدني الأوسع في لبنان. وكان تمثيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من منطقة البقاع طاغياً في الاستطلاع، حيث تم تنفيذ نسبة كبيرة من المشاريع المُموَّلة دولياً في هذه المنطقة. كما ساهمت عوامل أخرى مثل وجود نسبة عالية من اللاجئين السوريين الذين استقرّوا في هذه المنطقة، والمستوى المرتفع من التوتُّرات الاجتماعية،[١١] بالإضافة إلى التنوُّع الطائفي وإمكانية الوصول، في جذب المزيد من التمويل إلى هذه المنطقة مقارنةً ببقية مناطق لبنان. وبالتالي، قد تكون نتائج الاستطلاع منحازة بشكل إيجابي نحو المنظمات المحلية الأكثر إلماماً والأفضل اتصالاً والتي تتمتع بوجهات نظر أكثر تفاؤلاً بشأن أهمية التمكين المحلي.

وهناك محدودية أخرى تتمثّل في حقيقة أنّ المُشاركين في البحث من ذوي الخبرة في مجال التمكين المحلي هم، في الغالب، أكثر ميلاً للعمل في مجال البرمجة الإنسانية والتنموية بدلاً من بناء السلام. يعكس هذا الاتجاه العالمي الذي يهيمن فيه الشركاء العامِلون في المجال الإنساني على مناقشات التمكين المحلي، وهو ما قد يفسّر أيضاً التركيز الأكبر في هذا التقرير على مفهومَيْ "دمج" و"إدماج" بناء السلام بدلاً من صبّ التركيز على البرامج التي تركز بشكل حصري على بناء السلام.

من جهة أخرى، كان التركيز على بناء السلام في البحث حسّاساً لجهة التوقيت، حيث تزامن الإطار الزمني للبحث مع الأشهر الأولى من القتال عبر الحدود بين إسرائيل وحزب الله. وقد استلزم هذا إضافة جمع البيانات النوعية (في المرحلة الأولى) التي حدّدت استجابات منظمات المجتمع المدني لأزمة الأمن والنزوح في جنوب لبنان قبل إطلاق الاستطلاع.

النتائج الرئيسية

فهم التمكين المحلي في السياق اللبناني

تُعتبَر المناقشات الأوسع نطاقاً المتعلّقة بالتمكين المحلي للمساعدات أكثر تقدُّماً في لبنان مقارنةً ببقية دول المنطقة. وبحسب المُشارِكين في البحث، "لا يزال هناك الكثير من الارتباك [حول] ما نعنيه بمفهوم التمكين المحلي، ولكن حدث بعض التقدُّم في السنوات الأخيرة".[١٢] ويُعزى ذلك إلى كون المجتمع المدني في لبنان أكثر انفتاحاً وتطوُّراً مقارنةً بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، بالإضافة إلى المبادرات الأخيرة التي تدعم التمكين المحلي بشكل مباشر. ومع ذلك، لم تميّز هذه المبادرات بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

// أعتقد أنّ النقاشات [حول التمكين المحلي] في لبنان بدأت قبل أن يُدرَج هذا الموضوع في جدول أعمال المجتمع الدولي في الثمانينات ... كان هناك دفع نحو إحداث تغيير من الداخل، [للنظر في] كيفية معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية من قِبَل الأشخاص الأكثر تضرُّراً منها // [١٣].

لقد اتّفق المُشارِكون في البحث إلى حدّ كبير على تعريف "الجهة الفاعلة المحلية" في السياق اللبناني. فوفقاً لاستطلاع أجرته منظمة إنترناشونال ألرت مع ٥١ منظمة مجتمع مدني لبنانية، تتكوّن الجهات الفاعلة المحلية من المنظمات غير الحكومية المحلية (٩٢,٢%)، والأفراد، وأعضاء المجتمع الذين يعملون على مبادرات شعبية لتحسين الاستقرار الاجتماعي (٩٠,٩%)، والمسؤولين الحكوميين المحليين مثل البلديات والمخاتير ومراكز الخدمات الإنمائية (٧٨,٤%). وقد اعترفت الدراسات السابقة حول التمكين المحلي للمساعدات في لبنان بعدم الوضوح في تعريف الجهات الفاعلة المحلية. يستخدم تقرير البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية حول التمكين المحلي في لبنان والأردن تعريف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي يشير إلى السلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي كجهات فاعلة في مجال التمكين المحلي.[١٤] في المقابل، يشير الإطار الوطني للتوطين في لبنان، الذي تم تطويره لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على قيادة عمليات التمكين المحلي، إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المستويَيْن الوطني والمحلي فقط.[١٥]

الشكل ٢: إجابات على السؤال: "مَنْ الذي تعتبره "جهة فاعلة محلية" في سياق بناء السلام والتنمية المجتمعية في لبنان؟" استناداً إلى ٥١ إجابة من منظمات المجتمع المدني اللبنانية.

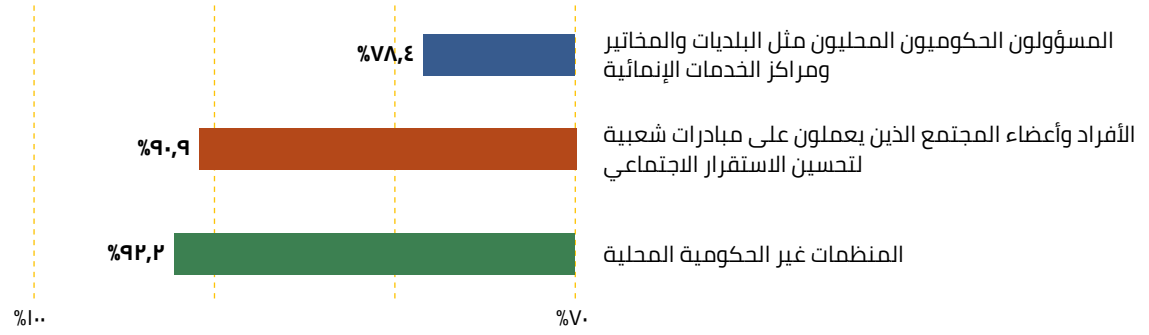

يشكّل إشراك الجهات الفاعلة في الحكومة المحلية في عملية التمكين المحلي تحدّياً كبيراً في السياق اللبناني الهش. فقد أدّت الأزمات الاقتصادية الأخيرة إلى استنزاف الموارد المالية والبشرية للبلديات ومراكز الخدمات الإنمائية التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية. كما أدّى التأجيل المتكرِّر للانتخابات البلدية إلى حلّ العديد من المجالس البلدية وتعطيل مجالس أخرى بسبب النزاع الداخلي بين الجهات الفاعلة السياسية المُتنافِسة.[١٦] وذكر ممثِّل إحدى الوكالات المانِحة أنّ "العديد من القدرات التي تم بناؤها قد اختفت".[١٧] وبالتالي، في المناطق التي تشهد توتُّرات عالية بين المجموعات السياسية أو الطائفية المختلفة، قد تكون البلديات غائبة أو يُنظَر إليها على أنها غير شرعية لقيادة عمليات التنمية وبناء السلام.

من جهتها، تسعى منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تحقيق توطين يمنح الجهات الفاعلة المحلية ومبادرات بناء السلام سلطات أكبر في اتخاذ القرارات (٨٦,٣% من المُشارِكين في الاستطلاع)، وفرصاً أكبر للوصول إلى الموارد والتمويل لجهود بناء السلام المحلية (٨٢,٤%) ودمج المعارف ووجهات النظر المحلية في جهود بناء السلام (٧٢,٦%). كما أكّدت منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع رغبتها في رؤية الاعتراف بالخبرات المحلية، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتمكين الفئات المُهمَّشة مثل الشباب والنساء والأقليات، وتعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

التحرُّكات الإيجابية نحو التمكين المحلي في السياق اللبناني

لاحظ ثلثا المُشارِكين في الاستطلاع (٦٦,٧%) تغييرات إيجابية نحو تمكين محلي في جهود بناء السلام على مدى العامَيْن الماضيَيْن. وكانت المنظمات في بيروت وجبل لبنان والشمال أكثر ميلاً لإدراك هذه التغييرات الإيجابية، ويرجع ذلك غالباً إلى تعرُّضها المستمر للاجتماعات والفعاليات التنسيقية. بينما كانت المنظمات في الجنوب ومنطقة الشوف، حيث يتم تنفيذ عدد أقلّ من المشاريع، أقل ميلاً للإبلاغ عن اتجاهات إيجابية. وقد اعتُبِر التعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والمحلية العامل الرئيسي الذي ساهم في هذه التغييرات الإيجابية (وفقاً لما أفاد به ٨٢,٤% من الذين أبلغوا عن اتجاهات إيجابية). كما أشار المُشارِكون إلى الحضور النشط لمجموعات الشباب والنساء (٧٠,٦%) وتدريب الجهات الفاعلة المحلية (٧٠,٦%) كعاملَيْن مُساهِمَيْن آخرَيْن في إحداث عملية التمكين المحلي. في المقابل، أشار ٣ مُشارِكين فقط (٨,٨%) إلى أنّ التغييرات الإيجابية في التحرُّك نحو التمكين المحلي كانت نتيجة زيادة التمويل لمبادرات بناء السلام المحلية.

لطالما امتلك لبنان **مجتمعاً مدنياً قوياً**، مما ساعد على إحراز تقدُّم أسرع في مجال التمكين المحلي مقارنةً بالدول الأخرى في المنطقة.[١٨] فمنظمات المجتمع المدني حاضرة ونشطة في جميع أنحاء البلاد، حيث تقدّم خدمات لسدّ الثغرات والنواقص في القطاع العام.[١٩] كما نشطت منظمات بناء السلام منذ نهاية الحرب الأهلية. وأشار مُقدِّمو المعلومات الرئيسيون إلى أنّ المنظمات المحلية غير الحزبية كانت أكثر قدرة على التخفيف من حدّة التوتُّرات والاستجابة للاحتياجات المحلية، وتمتعت بقدر أكبر من القبول مقارنةً بالسلطات المحلية[٢٠] والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل بتمويل من الجهات المانحة الغربية قد فقدت ثقة المجتمعات في لبنان منذ حرب غزة بسبب دعم العديد من الحكومات الغربية لإسرائيل.[٢١]

وقد أدى تغيير مقاربات التمويل والتزام المنظمات غير الحكومية الدولية بدعم التمكين المحلي إلى تسهيل **التعاون الوثيق** بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية/المحلية. ويعطي العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية الأولوية للتصميم المشترك للمشاريع، وإنشاء المزيد من الآليات الأفقية لصنع القرار بشأن مشاريع الشراكة والائتلافات، والاستثمار في تطوير المهارات بين موظّفي الشركاء المحليين. وعلى الرغم من أنّه لا يزال من النادر أن تقود منظمة غير حكومية وطنية مشاريع كبيرة وأن تتولى المنظمات غير الحكومية الدولية أدوار الشريك، إلا أنّ هناك بعض الأمثلة على ذلك. ففي إحدى الحالات، أفادت منظمة غير حكومية وطنية شريكة بأنها قامت بتدريب موظفي شركائها من المنظمة غير الحكومية الدولية على مشروع ائتلافي حول دمج مقاربات إرساء الاستقرار الاجتماعي في الرعاية الصحية الأولية.

وقد سهّلت الشبكات والمنتديات التعاون بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. على سبيل المثال، يُعدّ منتدى المنظمات الإنسانية والتنموية غير الحكومية في لبنان شبكة تضم ٨٥ منظمة غير حكومية دولية ووطنية تعمل على تسهيل التنسيق وتعزيز القدرات ومناصرة التمكين المحلي. وعلى الرغم من أنّ المنتدى المذكور لا يشمل الشركاء في بناء السلام، إلا أن هناك مبادرات أخرى تركّز بشكل كبير على السلام والاستقرار الاجتماعي، مثل منتدى حساسية النزاع بقيادة دار السلام ومنتدى الذاكرة والغد، واللذَيْن يضمان أعضاء دوليين ووطنيين. وقد تم دعم جلسات التوعية بشأن التمكين المحلي والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية من خلال عدة آليات، أبرزها فريق العمل المعني بالتمكين المحلي في لبنان.

فريق العمل المعني بالتمكين المحلي والإطار الوطني للتمكين المحلي

تم تأسيس **فريق العمل المعني بالتمكين المحلي** في عام ٢٠٢٢ للاشراف على تنفيذ خطة عمل التمكين المحلي التي تم تطويرها ضمن مشروع «شبكة» Shabake التابع للوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (بالفرنسية Expertise France) خلال الفترة الممتدّة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢، مما دعم التمكين المحلي للمساعدات. ويضمّ فريق العمل ١٠ منظمات أعضاء، من منظمات وطنية ودولية، بالإضافة إلى مراقبَيْن اثنَيْن. وقد قام فريق العمل بتطوير الإطار الوطني للتمكين المحلي.

تم تطوير **الإطار الوطني للتمكين المحلي** في عام ٢٠٢٢، وهو يعرّف التمكين المحلي بأنّه «تحويل الملكية وسلطة اتخاذ القرار من الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية، بهدف تعزيز فعالية واستدامة وملكية المساعدات من خلال ضمان استجابتها لاحتياجات وأولويات وقدرات المجتمعات المحلية». وقد شمل تطوير الإطار أكثر من ٥٠٠ جهة معنيّة، وهو يتكوّن من أربعة مكوّنات رئيسية: تعزيز القدرات، والعمل بمبادئ الشراكة، وجمع التبرُّعات، والتنسيق. وقد تم إشراك منظمة لبنانية واحدة، ومنظمة سورية واحدة، ومنظمة دولية واحدة ذات مهام محددة في مجال بناء السلام في عملية إعداد هذا الإطار.

في السنوات الأخيرة، شجّعت ممارسات الجهات المانحة **المنظمات غير الحكومية المحلية على تولّي قيادة المشاريع** التي تتناول التماسك الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي. وقد قدّمت بعض الجهات المانحة حوافز مالية، مثل دعوة الاتحاد الأوروبي الأخيرة لتقديم مقترحات في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي شجّعت المشاريع التي تقودها جهات محلية من خلال شروط تمويل مشترك أقل بكثير من تلك المطلوبة للمشاريع التي تقودها منظمات غير حكومية مقرّها الاتحاد الأوروبي.[٢٢] كما نجحت برامج أخرى في بناء الثقة من خلال المشاركة الأفقية مع الجهات المستفيدة من المنح، منذ مرحلة تصميم المشروع وحتى تنفيذه. ومع ذلك، فإنّ عملية التصميم المشترك والمرافقة تتطلّب موارد ضخمة، كما تحتاج إلى وكالات مانحة/برامج تمويلية ذات حضور داخل البلد وعددٍ كافٍ من الموظّفين الذين يتمتّعون بفهم سليم للسياق المحلي والمهارات الفنية اللازمة لدعم الجهات المُستفيدة من المنح.

كما لوحظ تزايد **التمويل عن طريق الموارد المُجمَّعة وتفضيل الجهات المانحة للمشاريع التي تتم ضمن ائتلافات**، وهما عاملان ساهما في التمكين المحلي. فقد سمح التمويل عن طريق الموارد المُجمَّعة للجهات المانحة التي لا تستطيع التعاقد محلياً بتفويض إدارة الأموال إلى فريق داخل البلد قادر على دعم الجهات المستفيدة من المنح. ومن ناحية أخرى، أتاح العمل ضمن الائتلافات للمنظمات غير الحكومية الدولية فرصة الاستفادة من خبرات العديد من الشركاء المحليين المتخصّصين و/أو تغطيتهم الجغرافية الأوسع.

كما برزت مقاربات جديدة لتمويل الاستجابة للأزمات تحت قيادة المنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أظهر استعراض لثماني آليات من هذا النوع، بما في ذلك الهيئات المانحة التي تديرها المنظمات غير الحكومية، أنّ التمويل في هذا السياق "أكثر قابلية لتوقُّعه وأكثر مرونة من التمويل الإنساني التقليدي القائم على المشاريع"، وتشير الأدلة الأولية إلى كفاءته العالية.[٢٣] وتدفع هذه الآليات أجندة التمكين المحلي قدماً من خلال تمويل المنظمات الوطنية والمحلية بشكل حصري أو تغطية النفقات العامة أو زيادة التمويل تدريجياً للمستفيدين المحليين من المنح.[٢٤]

واستمرّ بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في السنوات الأخيرة، حيث تحوّل التركيز نحو **تعزيز هذه القدرات بشكل أكثر منهجية** من خلال التدريب والتوجيه والدعم لتنفيذ المشاريع المحلية. على سبيل المثال، ركّز مشروع إنترناشونال ألرت لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية على تحقيق التماسك الاجتماعي على تطوير السياسات والأنظمة، بالإضافة إلى بناء القدرات الفردية والجماعية لتصميم وتنفيذ تدخُّلات تحقيق التماسك الاجتماعي. كما دفع التركيز الأكبر من جانب الجهات المانحة على مبدأ "اللاأذى" ومراعاة حساسية النزاع في لبنان، بالنظر إلى السياق المُتقلِّب، المنظمات غير الحكومية إلى التعاون مع منظمات شريكة أو مستشارين في مجال بناء السلام في بعض المشاريع. ولا يزال مدى نجاح المنظمات الوطنية والمحلية في تبني المقاربات والدروس المُستفادة من مثل هذه المشاريع غير مستكشف بشكل كافٍ، إلا أن أحد أبرز القيود التي تواجهها هو عدم استقرار التمويل وارتفاع معدل تبديل الموظفين في المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.

العوائق أمام التمكين المحلي في بناء السلام

وفقاً للمُشارِكين في الاستطلاع، تمثّلت أبرز العوائق أمام التمكين المحلي في عدم كفاية الموارد المتاحة للجهات الفاعلة المحلية (٤٣,١%) وغياب الثقة بين المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية (٣٥,٣%). بينما ذكر ٤ مُشارِكين فقط (٧,٨%) أنّ القدرة المحدودة للجهات الفاعلة المحلية تشكّل عائقاً أمام التمكين المحلي.

الشكل ٣: العوائق التي تعرقل التقدُّم نحو التمكين المحلي ضمن جهود بناء السلام في لبنان

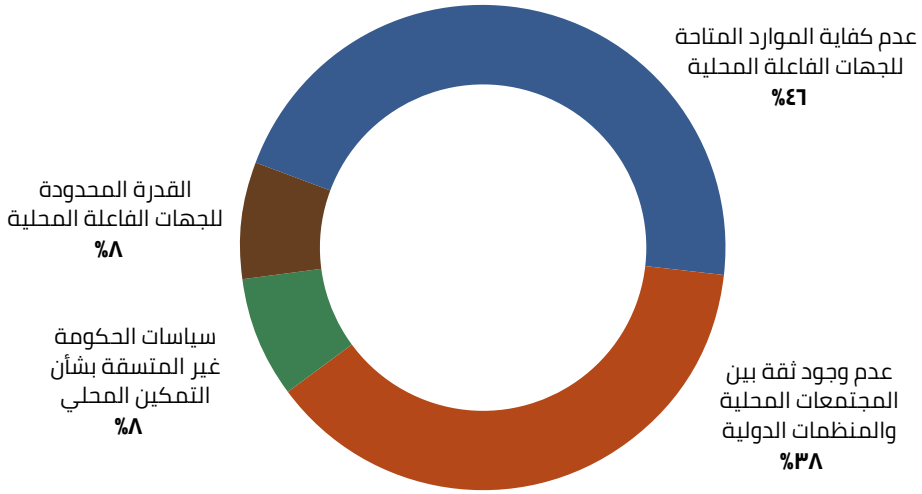

تعود قلة الموارد المُخصَّصة لبناء السلام إلى انخفاض إجمالي المساعدات الإنمائية الخارجية في الدول الهشة والمُتأثِّرة بالنزاعات، بالإضافة إلى النسبة المحدودة من التمويل المُوجَّه لمنع نشوب النزاعات.[٢٥] وعلى الرغم من أنّ الجهات المانحة في لبنان قد اتخذت خطوات نحو تخصيص المزيد من الأموال للمنظمات غير الحكومية الوطنية عبر التمويل المباشر أو من خلال الائتلافات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، إلا إنّ التمويل المحدود ينعكس سلباً على حجم المِنَح المتاحة. علاوةً على ذلك، فإنّ الوكالات المانحة القليلة التي تتمتع بالقدرة على زيادة الدعم للمنظمات الوطنية تفتقر إلى التنظيم الكافي والموظفين المؤهلين لذلك. ومع أنّ التمكين المحلي يهدف إلى تحسين الكفاءة في المدى البعيد، فإنه يتطلّب استثماراً في المدى القريب من أجل تكييف مقاربات عمل الجهات المانحة وتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية على التعامل مع ميزانيات أكبر.

من جهة أخرى، يمثّل اختلال توازن القوى بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية عائقاً آخر أمام التمكين المحلي. ورغم تبنّي المنظمات غير الحكومية الدولية لمبادئ التمكين المحلي، إلا أنّ ثقافة العمل لا تزال تهيمن عليها المنظمات الدولية لامتلاكها ميزانيات أكبر وتمتّعها بقنوات اتصال أكثر رسوخاً مع الجهات المانحة.

> **"أعتقد أنّه حتى الآن، كان هناك الكثير من فرض أجندات على المنظمات المحلية – حيث كانت [الجهات المانحة] هي مَنْ تقرّر الاحتياجات والاتجاهات. ولا توجد مساحات للمجتمعات المحلية لتحديد احتياجاتها وأولوياتها وأحلامها".[٢٦]**

العوائق المرتبطة بسياقات محددة

يشكّل بناء السلام **أولوية أدنى في ظل الاحتياجات الإنسانية والأمنية** في لبنان. فقد أدّى النزاع في جنوب لبنان والأزمة الاقتصادية والتدهور الشديد في الخدمات العامة إلى "تفكير إنساني متزايد"[٢٧] أي زيادة الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية. فتُجبَر المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الملحّة، في حين تأثّرت أعمال بناء السلام جراء انخفاض ملحوظ في التمويل. وفي المناقشات ضمن مجموعات التركيز، أكّدت منظمات المجتمع المدني في منطقتَيْ البقاع والشوف الانتقال من مشاريع التنمية إلى الاستجابة العاجلة للأزمات، ومن تحويل الموارد إلى إجراء تقييمات للمخاطر ووضع خطط للحالات الطارئة. وبالإضافة إلى الأولويات الأمنية والإنسانية، أفادت منظمات المجتمع المدني عن زيادة الطلب على الخدمات المحلية مثل الكهرباء والمياه نتيجةً للأزمات التي تعصف بالاقتصاد والإدارة. ويشكّل هذا التحوُّل الحاصل بعد

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ تحدّياً كبيراً أمام جهود بناء السلام بشكل عام، وربما أكثر من ذلك، أمام بناء السلام الذي تقوده المجتمعات المحلية. إنّ أي جهود لمواصلة أعمال بناء السلام على المستوى المحلي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاستجابة للاحتياجات المُلحّة للسكان، ولكنْ لا يجب أن تقتصر المشاريع على تقييم الاحتياجات وجوانب الضعف فقط، بل يجب أن تستند أيضاً إلى تحليل دقيق للسياق وتحديد الفرص المتاحة لتحويل النزاعات.

"إنّ الأزمات الاقتصادية والسياسية تعيق أيضاً عملية التمكين المحلي. ولا يوجد لدى الناس الأمن أو الطمأنينة لإجراء هذه المحادثات – لتحديد اتجاهاتهم واحتياجاتهم. فهم يرزحون تحت ضغوط الأزمات؛ هم يكافحون لمواجهة التحديات اليومية بدلاً من أن تتاح لهم الفرصة لابتكار حلول مُصمَّمة خصيصاً".[٢٨]

وفقاً لمُقدِّمي المعلومات الرئيسيين، فإنّ **المساحة المتاحة للعمل على بناء السلام** والمجالات ذات الصلة بالتماسك الاجتماعي والمساواة الجندرية تشهد تراجعاً ملحوظاً. فقد اعترضت الوزارات على مصطلح "التماسك الاجتماعي"، منذ طرح مفهوم "الاستقرار الاجتماعي" البديل في عام ٢٠١٤. كما تضاءل الدعم المُقدَّم من البلديات والوزارات للعمل المجتمعي الذي يربط بين المُجتمعَيْن اللبناني والسوري، في ظل ارتفاع حالات الترحيل والإخلاء وإطلاق الحملات العامة ضد اللاجئين السوريين. وقد اختارت الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، وفي إطار استجابتها لهذه التحديات، دمج مفهوم الاستقرار الاجتماعي في المشاريع التي توفّر الحماية أو سبل العيش أو الخدمات التعليمية، حيث أصبح "من الصعب بشكل متزايد العمل على الاستقرار الاجتماعي كهدف مستقلّ".[٢٩]

ونتيجةً لذلك، أصبح تمويل المشاريع التي تعمل على إرساء الاستقرار الاجتماعي باستخدام مقاربات بناء السلام التقليدية مثل الحوار وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار أكثر صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتم دمج الاستقرار الاجتماعي بشكل صوري فقط، نظراً لنقص الخبرات والقدرات لدى المنظمات المُتخصِّصة في تقديم الخدمات أو توفير الحماية أو إتاحة سبل العيش، مما يجعل تطبيقه بشكل فعّال أمراً صعباً. وقد أظهر عمل منظمة ألرت في دمج مراعاة حساسية النزاع وتحقيق التماسك الاجتماعي في قطاعات الصحة والحماية والتعليم في لبنان[٣٠] أنّ المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية غالباً ما تفتقر إلى التنظيم أو التدريب اللازم لتنفيذ مقاربة متكاملة، مما يجعل الجهود تقتصر عادةً على مشاريع محدَّدة بدلاً من تبنّي رؤية استراتيجية على المستوى الكلّي.

وقد دفعت الاحتياجات الإنسانية العالمية المتزايدة في ظل الأزمات وانعدام الأمن في لبنان الجهات المانحة إلى تبنّي **عقود أقصر ومِنَح أصغر حجماً**، وهو ما يتعارض مع التمويل طويل الأجل الذي كان ينادي به دعاة التمكين المحلي. وفي بعض الحالات، انتقلت الجهات المانحة من الدفع المُسبَق إلى سداد التكاليف، مما يستثني المنظمات الأصغر حجماً التي تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع قبل الحصول على التمويل. وأفاد المُشارِكون في البحث من المنظمات غير الحكومية أنّ الجهات المانِحة أصبحت "أكثر تطلُّباً"، وفي الوقت نفسه قامت بتقليص التمويل للنفقات العامة أو تحديد حصّة المِنَح المُخصَّصة للموارد البشرية. وقد فسّر أحد مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين من منظمة محلية هذه المتطلّبات على أنّها "توجُّه معاكس" للتوطين. وهناك أيضاً قلق من أنّ انخفاض تمويل الجهات المانحة للبنان من شأنه أن يدفع الجهات المانحة التقليدية إلى إعطاء الأولوية للالتزامات تجاه وكالات الأمم المتحدة، مما قد يدعم ويعزّز ممارسات تقديم المِنَح الفرعية والتعاقد من الباطن مع المنظمات غير الحكومية بدلاً من تعزيز التمويل المباشر للمساعدات الدولية.

وتواجه الجهات المانحة التي تدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بتمويل محدود أيضاً خطر اللجوء إلى **"التمكين المحلي تلقائياً"**، أي تمويل الجهات الفاعلة المحلية بشكل مباشر كوسيلة بحتة لخفض التكاليف. وقد أظهرت بعض برامج التمكين المحلي في لبنان بالفعل أنّ الوكالات المانحة وبرامج التمويل تتطلب الخبرة الإدارية والفنية لدعم المستفيدين المحليين من المنح. وإذا لم تتمكن الجهات المانحة من بناء الخبرات داخل فرقها، فإنّ الإنفاق على المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية قد يعرّض تحقيق نتائج إيجابية في المدى القريب للخطر. لذا، تقع مسؤولية تعزيز القدرات المحلية لبناء السلام على عاتق المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة معاً: فينبغي للأولى أن تطالب بالتمويل من أجل تنمية قدراتها وزيادة كفاءتها، وينبغي للثانية أن تدرك بأنّ التمكين المحلي له تكلفته الخاصة.

> **"عندما يكون التمويل أقلّ، فإن التمكين المحلي يحدث تلقائياً، وهذه ليست بالضرورة الطريقة الصحيحة للتوطين. إذا حدث التمكين المحلي بشكل تلقائي، فيجب مطالبة الجهات المانحة بتعزيز قدرات [المنظمات]".[٣١]**

العوائق التي تواجه الجهات الفاعلة المحلية في مجال بناء السلام

على المستوى المحلي، تواجه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال بناء السلام و/أو إرساء الاستقرار الاجتماعي تحديات كبيرة لافتقارها **لبعثات بناء السلام**. وغالباً ما تقدّم هذه المنظمات مجموعة متنوعة من الخدمات في مجالات متعدّدة، وتواجه **قيوداً في قدراتها المؤسسية**. نتيجةً لذلك، تتداخل جهود دعم التمكين المحلي في بناء السلام مع الجهود الرامية إلى دعم التمكين المحلي للمساعدات الإنسانية والتنموية بشكل عام. إنّ أولويات تنمية القدرات التي تم تحديدها في إطار التمكين المحلي أو من خلال التقييمات التي أجرتها الجهات المانحة،[٣٢] مثل ربط خطط تنمية القدرات بمهام المنظمة، ووضع خطط لتعزيز القدرات التي تشمل المعرفة والممارسة والسياسة والبنية التنظيمية، وتوثيق الدروس المُستفادة من العملية، يمكن تطبيقها أيضاً في قطاع بناء السلام. علاوةً على ذلك، يجب تطوير القدرات الفنية في مجال بناء السلام لتكمل القدرات المهنية في الخدمات المحدّدة.

لا تعكس القيود التي تفرضها الجهات المانحة على نفقات الموارد البشرية و**التكاليف العامة** لمشاريع بناء السلام الاحتياجات التشغيلية الفعلية. تتطلب مشاريع بناء السلام تخصيص نسبة أكبر من الميزانية للموارد البشرية مقارنة بالمشاريع

الإنسانية والتنموية، وبالتالي، فإنّ تطبيق القيود نفسها عبر القطاعات المختلفة غالباً ما يكون غير ذي صلة أو مقيِّداً بشكل مفرط. كما أفادت التقارير أنّ بعض برامج تمويل بناء السلام قد رفضت تغطية التكاليف العامة في الدورة التمويلية الأخيرة.

ووفقاً لمُقدِّمي المعلومات الرئيسيين من الوكالات المانحة، فإنّ المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية أكثر **تردُّداً في التعاون مع مؤسسات الدولة** والجهات السياسية الفاعلة وصنّاع السياسات بشأن القضايا المتعلّقة بالسلام والاستقرار الاجتماعي مقارنةً بالمنظمات غير الحكومية الدولية. فينظر العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية إلى الدولة على أنها فاسدة، وغالباً ما تركّز على "إلقاء اللوم على المؤسسات الرسمية والتشهير بها". كما يواجه بعضها انتقادات أشدّ من السلطات متى تعلّق الأمر بالدفاع عن حقوق الفئات المُهمَّشة مثل اللاجئين والأقليات الجنسية. وهذا يحدّ من قدرة المنظمات الوطنية والمحلية على التعاون مع المؤسسات الرسمية. علّق أحد مُقدِّمي المعلومات من وكالة مانحة قائلاً بشأن المنظمات غير الحكومية الوطنية الشريكة التي تعمل على بناء السلام[٣٣]: "نحن ندفعهم ليكونوا مُسيَّسين". وقد ساعدت الجهات المانحة في تسهيل تعامل المنظمات غير الحكومية مع الدولة من خلال المشاركة في تطوير الاستراتيجيات والتخطيط، وتوفير الخبرات الفنية، وبناء قنوات اتصال مع المسؤولين المعنيّين عند الحاجة.

تستخدم المنظمات غير الحكومية المعنية ببناء السلام إلى حدٍّ كبير **المقاربات الغربية في مجال بناء السلام** مثل التدريب على حقوق الإنسان والمواطنة، وإنشاء آليات التشاور، وتنظيم حملات المناصرة، وهي مقاربات قد لا تتناسب دائماً مع الواقع المحلي. قد يتعرّض قبول ممارسات بناء السلام ودعمها، وكذلك تأثير نتائج هذه الممارسات واستدامتها، للخطر عندما يُنظَر إلى عمل بُناة السلام على أنه "مُستورد". ومن الضروري أن تضمن عملية التمكين المحلي استخدام الجهات الفاعلة المحلية للمقاربات المُطوَّرة محلياً، فضلاً عن إتاحة المجال لها للتعلُّم من ممارسات بناء السلام وتكييف ممارسات أخرى وفقاً للظروف المحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لشبكات المنظمات اللبنانية المُشارِكة في بناء السلام أن تعبّر بشكل أفضل عن المقاربات التي تنجح محلياً، وأن تعزّز قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني، التي قد لا تكون مُتخصِّصة في بناء السلام، على المشاركة الفعّالة في هذا المجال.[٣٤]

تُعتبَر منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية **أكثر تحفُّظاً في التعامل مع المخاطر**، كما أنّها **أكثر عرضةً للفشل** بسبب ارتباطها الوثيق بالمجتمعات المحلية وعدم استقرار مصادر تمويلها. وقد يؤثر الافتقار إلى التأثير الملموس في المدى القريب على سمعتها وفرص تمويلها بدرجة أكبر من المنظمات غير الحكومية الدولية. وبالتالي، فإنّ العمل في مجال بناء السلام الذي لا يحقّق نتائج ملموسة على الفور قد يشكّل تحدّياً أكبر للمنظمات المحلية. ويمكن للجهات المانحة أن تدعم عمل المنظمات المحلية في مجال بناء السلام من خلال تحديد أهداف وتوقعات واقعية في دعواتها لتقديم المقترحات، بالتشاور مع المنظمات والمجتمعات المحلية، فضلاً عن المرونة في أطر التمويل (من حيث أهداف البرنامج والمقاربات والنتائج والميزانيات). كما اقترح المشاركون في البحث أنّ كلا الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية يمكن أن تدعما المشاريع التي تجمع بين الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي ذات النتائج القصيرة الأجل والأنشطة التي تساهم في إحداث تغييرات طويلة الأجل في الأنظمة والثقافات.[٣٥]

أما بالنسبة إلى **مخاطر الضغوط السياسية** التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، فإنّ النتائج كانت غير حاسمة، حيث أشار بعض مُقدِّمي المعلومات إلى إنّ مخاطر الضغوط السياسية على المنظمات غير الحكومية المحلية لا تختلف كثيراً عن تلك التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الدولية، إذ ينفّذ العديد من المنظمات الدولية برامجها من خلال شركاء محليين وتواجه المخاطر نفسها التي يتعرّض لها هؤلاء الشركاء. وفي المقابل، رأى مُقدِّمو المعلومات الآخرون أنّ الضغوط على المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية أكبر حتماً من تلك التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الدولية. ويمكن التخفيف من هذه المخاطر عبر إشراك جميع الجهات المعنية بشكل استباقي في مشاريع بناء السلام، بما في ذلك أولئك الأقل نشاطاً في مجتمعاتهم أو المقرَّبين من الأحزاب السياسية التقليدية. وفي المدى القريب، يمكن أن يؤدي إجراء البحوث حول المواضيع الحساسة أو قيادة حملات المناصرة تحت مظلة الشبكات والتحالفات أو بالتعاون مع شريك دولي وإبرازه، إلى التخفيف من بعض مخاطر التدخُّل السياسي.

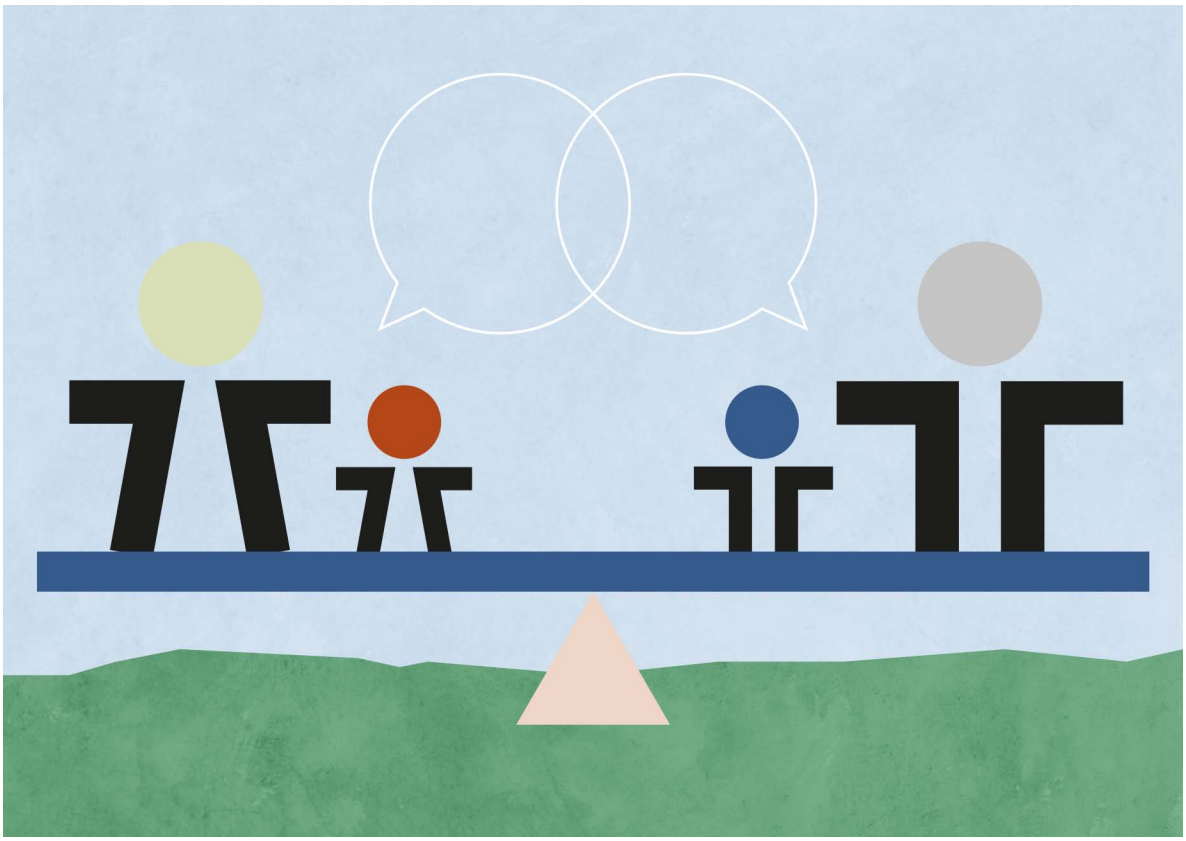

// لا يمكنك انتقاد أو تحليل دور المؤسسات الرسمية دون تعريض نفسك للخطر. إذا كنت تعمل مع الفلسطينيين أو السوريين كثيراً، فأنت معرّض للاستجواب. لا يتم التعامل مع المنظمات غير الحكومية الدولية من قِبَل السلطات أو القوى المحلية كما يتم التعامل مع السكان المحليين //.[٣٦]

الآثار المُترتِّبة على الجندر والإدماج في عملية التمكين المحلي

أصبح **دمج الجندر والإدماج** في كافة البرامج مطلباً شائعاً، حيث تحتاج التدخُّلات المحلية في مجال بناء السلام إلى ضمان مشاركة مجموعات متنوّعة، بالإضافة إلى دعم العمليات التي تُمكّن الفئات المهمّشة. وقد أشار المُستجيبون للاستطلاع إلى أنّه يجب إدراج الجندر والإدماج من خلال ضمان المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص (٨٠,٤%)، وكذلك إشراك المنظمات النسائية والشبابية المحلية في جهود بناء السلام (٨٠,٤%). كما اعتُبر تدريب الفئات المُهمَّشة استراتيجية فعّالة للإدماج (٧٤,٥%).

وكشف استعراض الأنشطة التي نفّذتها المنظمات الوطنية والدولية في قطاع إرساء الاستقرار الاجتماعي عن مجموعة متنوّعة من المقاربات لدمج الجندر. وقد تركّزت الأنشطة المتعلقة بإرساء الاستقرار الاجتماعي على جمع بيانات دقيقة حول الجندر، ورفع التوعية بالمساواة الجندرية، وإشراك النساء والفتيات بشكل نشط في تصميم التدخُّلات وإجراء التقييمات. وفي منتصف عام ٢٠٢٤، أشار تقييمٌ أجرته منظمة إنترناشونال ألرت إلى عدم كفاية القدرات لحث الشركاء المعنيّين بإرساء الاستقرار الاجتماعي على دمج الجندر، وفهم محدود لكيفية تقاطع الجندر مع عوامل أخرى وكيفية دمجه في مراحل تصميم المشروع.[٣٧] كما أظهر الاستعراض أنّ الرجال والفتيان لا يشاركون بشكل كافٍ في المبادرات المتعلّقة ببناء القدرات في قضايا الجندر.

وتُبرز إجابات الاستطلاع على السؤال المفتوح حول استراتيجيات دمج الجندر والإدماج الحاجة إلى مقاربة متكاملة تشمل استراتيجيات التمكين والحماية والخدمات المراعية للجندر، بالإضافة إلى العمل مع المجتمعات المحلية لزيادة قبول مشاركة المرأة. ومع ذلك، فإنّ عدم وجود إجابات تشير بشكل واضح إلى ضرورة إشراك النساء في آليات بناء السلام والمصالحة وحل النزاعات على كافة المستويات، سواء المحلية منها أو الوطنية، يدلّ على فهم محدود لتطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن، وكذلك للتقاطعات بين الجندر وعمليات بناء السلام بشكل عام. وفي هذا السياق، توفّر عملية دمج الجندر المستمرة على يد الفريق العامِل المعني بإرساء الاستقرار الاجتماعي فرصة لتعزيز المعرفة بالديناميات القائمة بين الجندر والنزاع، ومعرفة كيفية جعل تدخُّلات إرساء الاستقرار الاجتماعي تراعي الاعتبارات الجندرية وتغيّر المفاهيم المحيطة بالجندر.

جهتان مانحتان بمقاربتَيْن مختلفتَيْن للتوطين وبناء السلام

الجهة المانحة «أ» تدعم المبادرات التي تتعامل مع الماضي، بدءاً من تنظيم حلقات العمل حول الذاكرة والتسامح، وتوثيق الروايات التاريخية المتباينة، وصولاً إلى دعم جهود البحث عن الأشخاص المختفين. ترى الجهة المانحة «أ» أنّ برامج بناء السلام يجب أن تربط العمليات المحلية بالعمليات والمؤسسات السياسية، ولذلك فهي تدعم بشكل مباشر شركاءها في المجتمع المدني لتطوير استراتيجيات للتعامل مع المؤسسات المسؤولة عن قضية المختفين. ورغم أنّ هذه القضية تظل مثار جدل كبير وقد تم تهميشها ضمن نظام تقاسم السلطة الطائفي في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية، إلا أنّ الجهة المانحة «أ» تعتقد أنّ المجتمع المدني يحتاج إلى إيجاد سُبُل للتعاون مع السلطات. وتشارك الجهة المانحة «أ» بنشاط في تنفيذ البرامج، وتقدّم الدعم الفني من خلال خبرائها، كما تشارك في الاجتماعات وتسهّل الوصول إلى صنّاع القرار. فبالنسبة إلى الجهة المانحة «أ»، إذا لم ترتبط المشاريع بـ «المسار ١»، أي الهياكل والقنوات الحكومية الرسمية، فلن تكون هناك استدامة للمشاريع. وفي هذا السياق، تقول الجهة المانحة «أ»: «ما نحاول القيام به هو دفع شركائنا المحليين ليكونوا مُسيَّسين ... نحن لسنا جهة مانحة تقليدية؛ نحن معهم على الطاولة. نحن نقول لهم منذ البداية إنّنا شركاء لهم».

أما الجهة المانحة «ب»، فتركّز على التخفيف من آثار الأزمة السورية على لبنان، بما في ذلك من خلال دمج مقاربة إرساء الاستقرار الاجتماعي في المشاريع التي تهدف إلى تعزيز الحماية وخلق فرص لكسب العيش. وتعطي الجهة المانحة «ب» الأولوية للمشاريع التي يقودها السكان المحليون، حيث تعقد جلسات لتصميم المشاريع بشكل مشترك، وتدعم الجهات المستفيدة من المنح في مراجعة نتائجها وأهدافها. قضى فريق برنامج الجهة المانحة الكثير من الوقت مع الشركاء المختارين «لتحديد مسارات النتائج التي تقلّل من الخسائر – وتكون الخسارة مثلاً في تدريب ١٠٠٠ شخص، في حين كان ٢٠٠ منهم فقط قادرين على الحصول على وظائف». وقد أشار ممثّل الجهة المانحة إلى صعوبة تغيير تفكير المنظمات غير الحكومية من التركيز على المخرجات إلى التركيز على تحقيق نتائج مستدامة، قائلاً: «لقد فشلنا في التركيز على المخرجات، بدلاً من التركيز على التغيير المستدام الحقيقي، مثل الوظائف التي تم إنشاؤها». وأوضح أنّ العمل مع الجهات المستفيدة من المنح ضمن هذا السياق يتطلّب جهداً كبيراً. تعتقد الجهة المانحة «ب» أن التمكين المحلي يتطلّب عملية بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية. وإذا تم التمكين المحلي «تلقائياً»، فقد يتم إغفال هذا الجانب. وتعتقد الجهة المانحة «ب» أنّ المنظمات غير الحكومية يجب أن تطالب بالموارد اللازمة لتطوير قدراتها الذاتية، وأنّ تعزيز القدرات يجب أن يكون جزءاً أساسياً من جميع المشاريع والميزانيات. ومن أجل تحقيق التمكين المحلي الفعّال في سياق بناء السلام، تحتاج المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية إلى إرشادات حول كيفية دمج مفاهيم بناء السلام في مشاريع التنمية الخاصة بها.

- مقتطفات من مقابلات مع مقدِّم معلومات رئيسي، وهو أحد ممثِّلي الجهات المانحة، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٢٤

خاتمة: التمكين المحلي "عن قصد" أم "تلقائياً"؟

يتمتّع لبنان بقطاع قوي في مجال بناء السلام، حيث بذل العديد من الجهات المانحة جهوداً كبيرة لتعزيز القدرات المحلية على بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي، إلى جانب تطوير القدرات المؤسسية للمنظمات المحلية عبر مختلف القطاعات. ولكنْ، مع تراجع التمويل المُخصَّص لبناء السلام، فإنّ هذا التقدُّم قد يتعرّض للانتكاس بسهولة. ولضمان تحقيق "التمكين المحلي عن قصد" بدلاً من "التمكين المحلي التلقائي"، يتعيّن على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمحلية العامِلة في مجال السلام الاستمرار في جهود التنسيق وبناء القدرات والمناصرة، مع دفع الحوار نحو مزيد من الأفقية وتحديد أجندة مع الوكالات المانحة، والسعي لتحقيق تحوُّل حقيقي في السلطة الممنوحة للمنظمات المحلية.

التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني يشكّل أولوية رئيسية في عملية التمكين المحلي، وهو عنصر حيوي في جهود بناء السلام، حيث قد تفتقر المنظمات المحلية إلى الشرعية في التعامل مع المجتمعات المختلفة نتيجة للانقسامات الاجتماعية والسياسية أو في التواصل مع المؤسسات على المستوى الوطني. لذلك، يمكن أن توفّر الشبكات والمنتديات التي تقودها المجتمعات المحلية مساحة ضرورية للتحليل وبناء الشراكات والمناصرة المشتركة.

تعزيز القدرات وتعلُّم الأقران بشأن مقاربات بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي هما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة إلى المنظمات التي تسعى لتوسيع نطاق تدخُّلاتها بما يتماشى مع السياق الاجتماعي والسياسي المحلي. ولكنْ، يبقى بناء القدرات وحده غير كافٍ.

لا يمكن أن يتحقّق التمكين المحلي الفعلي دون تحوُّل في السلطة، وهو ما يتطلّب توفير تمويل مناسب. ورغم الدعوات المُتكرِّرة إلى تمويل طويل الأجل ومرن، إلا أنّ هذا الاتجاه لم ينعكس بالشكل المطلوب في تمويل برامج بناء السلام. فالجهات المانحة التقليدية تعطي الأولوية لالتزاماتها مع الأمم المتحدة في فترات أزمات التمويل، مما يضيف طبقات بيروقراطية إلى عملية تقديم المنح، ويقصّر فترات التنفيذ، ويترافق أحياناً مع قيود إضافية، مثل المدفوعات التي تعتمد على السداد (بدلاً من المدفوعات المقدَّمة)، من شأنها أن تعيق عمل المنظمات الصغيرة. ويتطلّب التحوُّل في السلطة أيضاً إشراك الجهات الفاعلة المحلية في تحديد أجندة التمويل، وضبط أهدافه وأولوياته واستراتيجيات تنفيذه.

جهود التمكين المحلي التي يدعمها فريق العمل المعني بالتمكين المحلي لم تميّز بعد بين احتياجات وقدرات المنظمات التي لديها تفويضات إنسانية أو تنموية أو خاصة ببناء السلام. هناك حاجة لفهم أعمق للآراء المحلية بشأن التمكين المحلي، بما في ذلك تقييم أكثر دقة للقدرات والاحتياجات استناداً إلى قطاعات العمل والمنطقة الجغرافية وحجم المنظمة وتفويضها.

لم يركّز النقاش الحالي حول التمكين المحلي في لبنان بعد على النهج "الترابطي الثلاثي"،[٣٨] رغم أنّ الجهات المانحة الرئيسية التي تدعم أيضاً برامج التمكين المحلي هي نفسها التي تتولى ريادة هذه المقاربة. فمقاربتا التمكين المحلي والنهج الترابطي تُعتبران مُكمِّلتَيْن لبعضهما البعض، وهما وثيقتا الصلة بالسياق اللبناني، حيث لا تمتلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى دون الوطني مهاماً صريحة لبناء السلام، بل تفضّل بدلاً من ذلك دمج أعمال السلام ضمن برامج تقديم الخدمات والتنمية التي تلبّي الاحتياجات العاجلة.

المؤسسات المحلية مثل البلديات واتحادات البلديات ومراكز الخدمات الإنمائية تُعدّ عناصر أساسية في بناء السلام على المستوى المحلي. ففي إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة[٣٩]، يحظى قطاع الاستقرار الاجتماعي بأولوية من خلال دعم البلديات من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، فإنّ قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في تحقيق السلام تعتمد على الإرادة السياسية لقادتها المحليين، وحجم مكتبها المحلي وقدراته، وكذلك قدرتها على جمع التمويل وإدارته. من هنا، فإنّ توفير توجيه تفصيلي بشأن تقييم هذه المؤسسات المحلية وإشراكها كشركاء في مشاريع بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي يمكن أن يُساهم في إعادة تعريف دورها في التمكين المحلي في بناء السلام.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة في القضايا التي تتمتع فيها هذه المنظمات والوكالات بخبرة وتأثير أكبر على المؤسسات الوطنية والجهات المانحة, يمكن أن يسهم في تقليل المخاطر التي قد تواجهها الجهات الفاعلة المحلية أثناء عملها في مساحة المجتمع المدني المتقلّصة.

التوصيات

التوصيات للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني

- الاستفادة من التقدُّم الذي تم إحرازه في تبادل المعرفة والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني, بهدف تطوير تحليلات مشتركة للسياقات واستراتيجيات موحَّدة لبناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي. ويجب مشاركة النتائج مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة, وذلك لترشيد استراتيجيات الجهات المانحة وتحديد أهداف واقعية لبرامج ومشاريع بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي.
- تطوير أدوات موحَّدة بشكل تعاوني لمراقبة السياق ومراعاة حساسية النزاع, فضلاً عن تقييم نتائج ومخرجات بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي. سيسهم استخدام هذه الأدوات المشتركة في توحيد البيانات المتعلّقة بالنتائج, ودعم المساءلة تجاه الجهات المانحة والمُشاركين في المشاريع, بالإضافة إلى تسهيل عملية التعلُّم من مقاربات بناء السلام وتكييفها بما يتناسب مع السياقات المختلفة.
- دعوة الجهات المانحة إلى تقديم معلومات أفضل عن اشتراطاتها الإدارية وضمان تخصيص الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برامج بناء السلام بشكل فعّال على المستوى المحلي والتنسيق والتعلُّم والمناصرة, وإدراجها ضمن خطط وميزانيات المشاريع.
- التخطيط لمواصلة تعزيز القدرات وكيفية دمج هذا التحسين في المشاريع المستقبلية. ويجب إعطاء الأولوية للحفاظ على الموظّفين المُدرَّبين وتطوير وتنفيذ السياسات والأنظمة التي تعمل على تحسين فعالية المنظمة ومساءلتها.
- استكشاف الخيارات المتاحة لتنويع مصادر التمويل, مع الأخذ في الاعتبار التحديات المترتِّبة على جذب التمويل الخاص من الأفراد والمؤسسات لدعم مشاريع بناء السلام المستقلة.
- إعطاء الأولوية لتعزيز وفهم قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني على العمل في مجال بناء السلام, وتطوير استراتيجيات واقعية للحدّ من العنف وتحويل النزاعات في كل سياق. كما ينبغي تطوير آليات لنقل المعرفة والمهارات من المنظمات المتخصِّصة في بناء السلام إلى المنظمات غير المتخصِّصة, مع دعم هذه المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني في تكييف المقاربات وتوثيق النتائج في سياقاتها المحلية.
- تقديم ملاحظات شفافة للمجتمعات المحلية بهدف تحسين المساءلة و(إعادة) بناء الثقة. ويجب أن تشمل هذه الملاحظات مشاركة نتائج المشاريع وتقييمها, بالإضافة إلى تحليل القيود والتحديات التي تمت مواجهتها. ويمكن أن تترافق هذه العملية مع مشاورات مجتمعية حول التعديلات المقترحة للخدمات والبرامج بهدف تحسين نتائج بناء السلام.

التوصيات للمنظمات غير الحكومية الدولية

- التعهُّد بالالتزامات طويلة الأجل تجاه الجهات الفاعلة المحلية, وتعزيز الحوار حول نوعية الأعمال المتعلقة ببناء السلام التي تتميّز بالأهمية والفعالية والاستدامة. إنّ عناصر الشراكات الاستراتيجية, والدعم الفني, والتمويل المرن استجابةً للفرص المتاحة لإحداث تغيير إيجابي من شأنها أن تسهم في تعزيز قدرة المنظمات المحلية على العمل في مجال السلام وزيادة قبول عملها هذا في المجتمعات المحلية.

- ضمان وجود قنوات اتصال مباشرة بين شركاء المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني من جهة, والجهات المانحة من جهة أخرى لضمان فهم الجهات المانحة للاحتياجات والتحديات القائمة في المجتمعات المحلية.
- تصميم المشاريع بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية, والثقة بالتقييمات المحلية لتحديد مستوى التغيير الممكن تحقيقه.
- تقديم الإرشادات حول كيفية دمج ممارسات بناء السلام ضمن التدخلات الإنسانية والتنموية, وكيفية تنفيذ المشاريع من منظور بناء السلام. كما يجب تعديل الأدوات المُستخدَمة لتتناسب مع المنظمات ذات الأحجام والتفويضات المختلفة, مع مراعاة أولوياتها وقيودها.
- وضع إرشادات عمل للجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية حول دعم المؤسسات المحلية استناداً إلى أفضل الممارسات المستخلصة من مشاريع إرساء الاستقرار الاجتماعي التي شملت البلديات ومراكز الخدمات الإنمائية, فضلاً عن مشاريع بناء السلام التي دعمت الحوكمة الرشيدة ومشاركة النساء والشباب على المستوى المحلي.
- إجراء تقييمات للمشاريع التي ترمي إلى تعزيز القدرات, وذلك لتحديد ما إذا كان تعزيز المؤسسات يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة مقارنة بتدريب الموظفين, مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بتقليص تمويل الجهات المانحة لمشاريع بناء السلام.

التوصيات للوكالات المانِحة وبرامج التمويل

- إشراك المجتمع المدني في تحديد الأهداف المشتركة لبرامج بناء السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي, بحيث تكون هذه الأهداف طموحة وقابلة للتنفيذ, وتساعد في تمكين الجهات المستفيدة من المنح من الوصول إلى صُنّاع القرار والجهات الفاعلة السياسية التي قد تكون متردّدة في التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية.
- توفير أطر تمويلية تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للموارد البشرية وتعزيز القدرات وسداد التكاليف العامة, مع مراعاة خصوصية العمل في مجال بناء السلام. ويجب النظر في إعادة التمويل الأساسي الذي يمنح المنظمات غير الحكومية مرونة في الاستجابة للفرص الناشئة لبناء السلام.
- التخطيط لنماذج توظيف عدد كافٍ من الموظفين, سواء من ناحية برامج التمويل التي تدعم "التمكين المحلي عن قصد" أو من ناحية الائتلافات التي تسهّل اتخاذ قرارات شاملة وتبادل القدرات بين الأعضاء.

التوصيات المتعلّقة بآليات التمكين المحلي (أي فريق العمل المعني بالتمكين المحلي, والفريق المرجعي الوطني بموجب الصفقة الكبرى والميثاق من أجل التغيير)

- تحديد احتياجات الدعم اللازمة لدمج النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام, بهدف تزويد المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بالمهارات والمنهجيات التي تزداد المطالبة بها من قِبَل الجهات المانحة.
- إشراك منظمات بناء السلام في عملية رصد التقدُّم المُحرَز في إطار أجندة التمكين المحلي. إنّ تحديد وتحليل التحديات والمخاطر والمخاوف المتعلّقة بحساسية النزاع التي قد تنشأ نتيجة لتقديم المساعدات والتنمية وبناء السلام على المستوى المحلي, يُعتبران أساسيَيْن لتوجيه عملية التمكين المحلي ووضعها في سياقها الصحيح.

الهوامش

١ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣, فتح حزب الله ما أسماه "جبهة إسناد" لغزة, مما أدى إلى تبادل الضربات بين الحزب وإسرائيل, وقاد في النهاية إلى هجمات إسرائيلية واسعة النطاق وعملية برية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

٢ لبنان بلا رئيس منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بسبب الخلاف بين الأحزاب السياسية. يتم انتخاب الرئيس من قِبَل البرلمان وهو مسؤول عن تسمية رئيس الوزراء.

٣ تم تحديد القضايا الأربع في اجتماع للفريق العامل المعني بإرساء الاستقرار الاجتماعي, عبر الإنترنت, في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٤. يجمع الفريق العامل بين ممثّلين عن المنظمات العامِلة في مجال إرساء الاستقرار الاجتماعي بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة, وهي الوثيقة التي توجّه الدعم الدولي للبنان استجابةً للأزمة السورية.

٤ إنترناشونال ألرت, تحليل سياق سريع غير منشور, آذار/مارس ٢٠٢٤ .

٥ الصفقة الكبرى هي اتفاقية بين الجهات المانحة الإنسانية ومنظمات الإغاثة لجعل المساعدات الإنسانية أكثر فعالية, تم إطلاقها في القمة العالمية للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦.

٦ لمزيد من المعلومات حول المشروع, الرجاء مراجعة https://www.expertisefrance.fr/en/

٧ لمزيد من المعلومات حول المشروع, الرجاء مراجعة https://postkodstiftelsen.se/en/projekt/practical-approaches-to-localisation/

٨ شملت عملية أخذ العينات المريحة منظمات المجتمع المدني التي كانت جزءاً من البرامج الجارية التي تديرها منظمة إنترناشونال ألرت حول تعزيز القدرات المحلية من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي.

٩ عُقدت الجلسة التثقيفية في إطار مشروع إنترناشونال ألرت بعنوان "تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز الاستقرار الاجتماعي في حاصبيا وجنوب بعلبك", والذي يقدّم التدريب والتوجيه وتطوير السياسات لست عشرة منظمة مجتمع مدني. وكانت منظمات المجتمع المدني مختلفة عن تلك المشمولة في المناقشات ضمن مجموعات التركيز في المرحلة الأولى.

١٠ يشير مصطلح "العينة المريحة" إلى أسلوب أخذ عينات غير احتمالي حيث يتم اختيار الوحدات لإدراجها في العينة لأنّها الأسهل بالنسبة إلى الباحث للوصول إليها (على سبيل المثال, بسبب القرب الجغرافي, والتوفّر, والرغبة في المشاركة, وما إلى ذلك). ويشير مصطلح "أخذ العينات بطريقة كرة الثلج" إلى أسلوب أخذ عينات غير احتمالي حيث يقوم المشاركون الحاليون في الدراسة باستقطاب المشاركين المستقبليين من بين معارفهم.

١١ وفقاً للدراسات الاستقصائية الوطنية عن الإدراك فيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية, الرجاء مراجعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-أرك UNDP-ARK, الدراسات الاستقصائية المنتظمة عن الإدراك فيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية في جميع أنحاء لبنان, الدفعات ١-١٦, ٢٠١٧-٢٠٢٤.

١٢ متخصّص مشارِك في التمكين المحلي, مقابلة مع أحد مُقدّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت, بيروت, حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

١٣ متخصّص مشارِك في التمكين المحلي, مقابلة مع أحد مُقدّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت, بيروت, تموز/يوليو ٢٠٢٤.

١٤ تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التمكين المحلي بأنه "عملية الاعتراف بقيادة السلطات المحلية وقدرات المجتمع المدني المحلي في العمل الإنساني واحترامهما وتعزيزهما, من أجل تلبية احتياجات السكان المتضرِّرين بشكل أفضل وإعداد الجهات الفاعلة الوطنية للاستجابة الإنسانية المستقبلية". منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي, التمكين المحلي للاستجابة: القمة العالمية للعمل الإنساني - وضع السياسة موضع التنفيذ, ٢٠١٧, ذُكر في البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية, توطين المساعدات في الأردن ولبنان: دراسة نوعية طولية, كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

١٥ لمزيد من التفاصيل حول إطار التمكين المحلي, الرجاء مراجعة الصفحة xx.

١٦ من بين ١٠٦٤ مجلساً بلدياً, تم حل ١٣٤ مجلساً اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٢٤, ويرجع ذلك أساساً إلى وفاة أو استقالة نصف الأعضاء على الأقلّ؛ والعديد من المجالس الأخرى مُعطّلة بسبب الصراع الداخلي أو نقص الأموال. لمزيد من التفاصيل, الرجاء مراجعة م. صفير, بلد مُعلّق: التأجيل المتكرّر للانتخابات البلدية في لبنان, معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط, نيسان/أبريل ٢٠٢٤, https://timep.org/٢٠٢٤/٠٤/٢٤/a-country-on-hold-the-repeated-postponement-of-lebanons-municipal-elections/ والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات, تحالف الإصلاح الانتخابي: التمديد للمجالس البلدية مرفوض والبدائل متوفرة, نيسان/أبريل ٢٠٢٤, https://lade.org.lb/getattachment/V٢١cV٤٨b-٢e٢V-٤d٢e-٨٤٩٣-٤f٥٥a٠٥٤adb٠/Electoral-Reform-Consortium-Extension-of-Municipa.aspx

١٧ متخصّص مشارِك في التمكين المحلي, مقابلة مع أحد مُقدّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت, بيروت, حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

١٨ وقد أدلى مُقدّمو المعلومات الرئيسيون بمثل هذه الملاحظات وأشاروا إلى أمثلة من الأردن وسوريا.

١٩ تقدّم منظمات المجتمع المدني في لبنان تقليدياً خدمات الرعاية الصحية الأولية والأدوية المزمنة والتدريب المهني, من بين خدمات أخرى.

٢٠ أظهرت الدراسات الاستقصائية المنتظمة عن الإدراك فيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية أنّ اللبنانيين والسوريين في لبنان يثقون في المنظمات غير الحكومية أكثر من البلديات. الرجاء مراجعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-أرك UNDP-ARK, الدفعات ١-١٨, التي أُجرِيت بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠٢٤.

٢١ متخصّص مشارِك في التمكين المحلي, مقابلة مع أحد مُقدّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت, بيروت, تموز/يوليو ٢٠٢٤.

٢٢ كانت لدعوة الاتحاد الأوروبي بموجب خطة العمل لدعم الثقافة والتماسك الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية اشتراطات تمويل مشترك أكثر ملاءمة للمنظمات المُسجَّلة في لبنان مقارنةً بالمتقدِّمين الأوروبيين. وقد حدّدت دعوة أخرى بشأن مشاركة الشباب في منع نشوب النزاعات وبناء السلام دور المنظمات غير الحكومية الدولية باعتباره "نقل المعرفة و/أو الوساطة و/أو الابتكار، ومساعدة المنظمة (المنظمات) المحلية على تعزيز العلاقات مع دائرتها الجماهيرية وتعزيز قدرتها على التواصل".

٢٣ المجلس النرويجي للاجئين، خارج المألوف: مقاربات جديدة لتمويل آليات الاستجابة للأزمات التي تقودها المنظمات غير الحكومية، حزيران/يونيو ٢٠٢٤، https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/out-of-the-ordinary/new-approaches-to-financing-ngo-led-crisis-response-mechanisms.pdf

٢٤ تعمل إحدى هذه الآليات – منصة «نحن نبني» المخصصة لتعزيز نهج بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – بشكل مباشر وفقاً للنهج الترابطي وتستضيفها منظمة غير حكومية دولية لبناء السلام. في وقت كتابة هذه الورقة، لم تكن منصة «نحن نبني» قد أطلقت دعوة لتقديم مقترحات بعد ولكنها وضعت إرشادات، وهي متاحة على موقعها على الإنترنت: https://nabni-facility.org/

٢٥ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، السلام والمساعدة الإنمائية الخارجية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/fccfbffc-en.pdf?expires=1724681197&id=id&accname=guest&checksum=D7B5EAF63487C6A-0F7A6305015EB4273

٢٦ متخصِّص مشارِك في التمكين المحلي، مقابلة مع أحد مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٢٤.

٢٧ المصدر نفسه.

٢٨ المصدر نفسه.

٢٩ وفقاً لممثِّل عن إحدى الجهات المانحة، لم يتضمّن برنامج التمويل للبنان "الاستقرار الاجتماعي" كهدف مستقل، لكنّه دعا المتقدِّمين إلى دمج الاستقرار الاجتماعي لأنّه "أصبح من الصعب بشكل متزايد العمل على الاستقرار الاجتماعي كهدف مستقلّ". متخصِّص مشارِك في التمكين المحلي، مقابلة مع أحد مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٢٤.

٣٠ للاطلاع على نموذج حول دمج مراعاة حساسية النزاع وإرساء الاستقرار الاجتماعي في تقديم الخدمات، الرجاء مراجعة: إنترناشونال ألرت، نموذج حول دمج مراعاة حساسية النزاع وإرساء الاستقرار الاجتماعي في تقديم الخدمات، تموز/يوليو ٢٠٢٠، https://www.international-alert.org/publications/model-integrating-conflict-sensitivity-and-social-stability-services-provision/ لقد أفاد عمل إنترناشونال ألرت في مجال إرساء الاستقرار الاجتماعي من خلال التعليم في إعداد مذكرة توجيهية للمعلّمين: إنترناشونال ألرت، تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال التعليم: مذكرة توجيهية للمعلّمين، حزيران/يونيو ٢٠٢٣، https://www.international-alert.org/publications/promoting-social-stability-through-education-guidance-for-educators/

٣١ متخصِّص مشارِك في التمكين المحلي، مقابلة مع أحد مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٢٤.

٣٢ البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية، التمكين المحلي للمساعدات في الأردن ولبنان: دراسة نوعية طولية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

٣٣ متخصِّص مشارِك في التمكين المحلي، مقابلة مع أحد مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٢٤.

٣٤ ومن بين هذه الشبكات شبكة وحدتنا خلاصنا، وهي تجمُّع يضم ٣٠ منظمة غير حكومية ومتطوِّعين يعملون في مجال بناء السلام. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة: https://www.facebook.com/WahdatounaKhalasouna

٣٥ مناقشة خلال حلقة العمل لإثبات صحة النتائج البحثية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٣٦ متخصِّص مشارِك في التمكين المحلي، مقابلة مع أحد مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين أجرتها إنترناشونال ألرت، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٢٤.

٣٧ إنترناشونال ألرت، تعزيز دمج الجندر في أنشطة إرساء الاستقرارالاجتماعي في لبنان: تقرير مسح، سيصدر قريباً.

٣٨ إنّ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ("الثلاثية") هو موضوع أساسي مخطَّط له في الصفقة الكبرى ٣,٠. الرجاء مراجعة على سبيل المثال، شبكة التعلّم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني، النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام: الوضع الحالي والخطاب، حزيران/يونيو ٢٠٢٣، https://reliefweb.int/report/world/humanitarian-development-peace-nexus-current-status-and-discourse

٣٩ تنسّق خطة لبنان للاستجابة للأزمة الاستجابة المتعدِّدة القطاعات لتلبية الاحتياجات في لبنان نتيجة للأزمات المتداخلة التي تمر بها البلاد: https://response.reliefweb.int/lebanon/lebanon-response-plan-lrp-updates

شكر وتقدير

شارك في كتابة هذه الورقة كلٌّ من إيلينا سلافوفا ومحمد شعبان وهبة سوقي. يتوجّه المؤلِّفون بشكر خاص إلى أليس براون وروث سيمبسون على مراجعتهما القيّمة. كما نود أن نُعرب عن شكرنا العميق لجميع المشاركين في البحث على إسهاماتهم الثرية في إنجاز هذه الدراسة.

تم دعم إنتاج هذه الورقة من قِبَل المؤسسة السويدية Swedish Postcode Lottery Foundation. وتجدر الإشارة إلى أنّ الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الجهات المانحة.

إنترناشونال ألرت تعمل مع هؤلاء الذين تضرّروا مباشرةً نتيجة النزاع في سبيل بناء سلام دائم. نحن نصبّ جهودنا على حلّ الأسباب الجذرية الكامنة خلف النزاع، إذ نجمع معاً أناساً من المشارب كافة. فنلتمّ، انطلاقاً من القاعدة الشعبية ووصولاً إلى المستوى السياساتي، كي نبني السلام على صعيد يومي.

www.international-alert.org

International Alert
10 Salamanca Place, London, SE1 7HB, United Kingdom
info@international-alert.org
www.international-alert.org

Registered charity no. 327553

/international-alert

@intalert

/InternationalAlert

تم النشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤

© إنترناشونال ألرت ٢٠٢٤. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاستعادة البيانات، أو نقله بأي شكل من الأشكال وأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية، أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، من دون نسبه كلّياً إلى المصدر.

تصميم النسخة العربية والرسوم التوضيحية: Victoria-Ford.com